المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉⵍ ⴰⵎⴰⵣⵡⴰⵔ ⵏ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵖⵜⵉⵏ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
حول مشروع
مرسوم بشأن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي

رأي رقم 2021/7

يوليوز
2021

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉ ⴷ ⵜⵙⵓⵙⵙⴰ ⴷ ⵜⵙⵓⵙⵙⴰ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

حول مشروع

مرسوم بشأن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي

رأي رقم 2021/7

يوليوز 2021

ردمك: 978-9920-785-50-1

المحتوى

تقديم 3

إسهام نظام التوجيه في إرساء الإصلاح البيداغوجي 4

توصية المجلس بإرجاء إصدار المرسوم 6

- اعتبار المستلزمات القبلية لإعداد المنظور الجديد لنظام التوجيه 6
- اعتبار الخيارات الجديدة للسياسات العمومية لتفعيل الإصلاح التربوي 7
- اعتماد سيرورة تحضيرية تأخذ في الاعتبار مقاربات متكاملة 7

استخلاص 9

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 168 من الدستور، الذي ينص على إحداث المجلس وعلى مهامه في إبداء الآراء حول السياسات العمومية والقضايا الوطنية، التي تهم المنظومة التربوية، وفي تقييم السياسات والبرامج المتعلقة بها؛

ووفقا لمقتضيات المادة 2 من القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي تنص على إبداء المجلس لرأيه لفائدة الحكومة والبرلمان، بشأن مشاريع ومقترحات القوانين، والقوانين التنظيمية، والنصوص التنظيمية، لاسيما تلك المتعلقة بالأهداف الأساسية للدولة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛

واستجابةً لطلب الرأي، الذي أحيل على السيد رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من طرف السيد رئيس الحكومة في 18 يونيو 2021، بشأن «مشروع مرسوم يتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي»؛

وعملا بالتوجيهات السامية الواردة في الخطب والرسائل الملكية ذات الصلة، التي دعت إلى تطوير آليات التوجيه التربوي والمهني، بجعلها وظيفة للمواكبة، وتيسير النضج وملَكات المتعلمين واختياراتهم التربوية والمهنية، وإعادة توجيههم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، مع مراعاة أولويات وحاجات بلادنا الآنية والمستقبلية من الأطر والتقنيين في مختلف القطاعات والمجالات؛

واستنادا إلى الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وعملا بمقتضيات القانون – الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولاسيما تأكيدهما على أهمية نظام التوجيه بوصفه إحدى وظائف المدرسة، ومكونا من مكونات النموذج البيداغوجي، وعاملا أساسيا في تفعيل الإصلاح ضمن تصور نسقي ومتكامل، باعتبار دوره المرتبط بمبدأ الحق في التعليم الميَسر وذي الجودة، وبسبل الحد من الفوارق المدرسية، وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بين المتعلمين؛

وتأسيساً على أعمال المجلس السابقة التي تطرقت لنظام التوجيه، لاسيما تقاريره حول التعليم العالي، والتكوين المهني ومدرسة العدالة الاجتماعية، والتي أكدت على الرهانات التربوية والمجتمعية المتصلة بالتوجيه، وأجمعت على ضرورة تجديد نظام التوجيه وإعادة النظر في مقارباته وآلياته؛

يقدم المجلس رأيه هذا، بهدف الإسهام في التعاطي مع هذا الموضوع في اتجاه الاستجابة للغايات والمبادئ التي ينص عليها القانون-الإطار، ولما تمليه ضرورات الإصلاح البيداغوجي والمراجعة الشاملة لنظام التوجيه.

.

إسهام نظام التوجيه في إرساء الإصلاح البيداغوجي

إن أهداف إصلاح نظام التوجيه، بحكم موقعه ضمن مداخل الإرساء الناجع للإصلاح التربوي، كما أوردتها الرؤية الاستراتيجية، وكما ينص عليها القانون-الإطار، لم تقتصر على تحسين مكونات وآليات هذا النظام ونجاعته فحسب، بل خصَّته بأهداف استراتيجية لتفعيل الإصلاح البيداغوجي، تقوم على **أساس تغيير جدري لهذا النظام، بمراجعته الشاملة ولزوم بناء مكوناته** على أسس هيكلة بيداغوجية جديدة لمنظومة التربية والتكوين. مما يقتضي:

- من جهة، **الانتظام في نسقٍ يستحضر مبادئ ومرتكزات المنظومة**، ولاسيما منها: ضمان الحق في التعليم والتكوين للجميع، وتأمين فرص التعلم والتكوين مدى الحياة وتيسير شروطه، في إطار المساواة وتكافؤ الفرص في تأهيل الرأسمال البشري؛
- ومن جهة أخرى، **مراعاة انسجام وتنسيق مسالك الدراسة والتكوين**، وتنوعها، وتكامل تنظيمها، وضمان حركية المتعلم في المسارات التعليمية والتكوينية والمهنية، والحرص على ملاءمة مواصفات خريجي المنظومة مع متطلبات سوق الشغل وتهييئهم لولوج الحياة العملية، والاستجابة لحاجات البلاد من حيث تأهيل الفرد والمجتمع بغية تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

هذه الأهداف الاستراتيجية **لنظام التوجيه تجعل منه مرتكزا أساسيا للنموذج البيداغوجي** الجديد، ينبغي لزوما أن يدمج في تصوره مجموعة من المحددات الأساسية التي يقوم عليها الإصلاح وغاياته، لاسيما الجودة، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والارتقاء الفردي والمجتمعي.

كما أن نظام التوجيه، باعتباره يشكل حلقة لازمة ومكملة للهندسة البيداغوجية، فإنه **يرتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها التي نص عليها القانون-الإطار**، لاسيما:

- إعادة تنظيم وهيكلة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- إرساء روابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني؛
- إعادة هيكلة التعليم العالي؛
- توسيع عروض التكوينات المقدمة؛
- الملاءمة والتجديد المستمريْن للتكوينات المهنية والمهننة.

وعليه، فإن التوجيه يعتبر إحدى المسؤوليات الأساسية للمدرسة، يقوم بوظائف متنوعة ومتكاملة، لاسيما توفير **التربية والتعليم والتكوين**، في إطار المنظومة البيداغوجية لتمكين المتعلمين من معارف وكفايات ومهارات تساعدهم على الاختيار واكتساب القدرة على التكيف مع المتغيرات مدى الحياة. كما يساهم في المواكبة المستمرة للمتعلمين باعتبار كفاياتهم ومهاراتهم الفردية، **والدعم الفردي على أساس الاستهداف**،

للمساهمة الفاعلة في محاربة الفوارق المدرسية والتمثلات السلبية تجاه بعض المسارات الدراسية والتكوينية والمهنية، **ويقدم الاستشارة والمساعدة على الاندماج المهني.**

إضافة إلى ذلك، يوفر نظام التوجيه **فضاءات للتواصل والانفتاح** لإشراك فاعلي المنظومة والأسر، **والتنسيق على الصعيد الترابي** من أجل انخراط الفاعلين والشركاء في نظام التوجيه، والمساهمة في تحقيق أهدافه، ودعم أوراشه، ومواكبة المتعلمين وخريجي المنظومة بما يحقق اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وبذلك، يُعتبر نظام التوجيه، في منظور المجلس، حلقةً أساسية في الإصلاح التربوي، وركنا مَفصليا من أركان النموذج البيداغوجي.

توصية المجلس بإرجاء إصدار المرسوم

استحضارا لجسامة الرهانات المعقودة على نظام التوجيه، سواء أكانت رهانات تربوية، من حيث ارتباط التوجيه بنجاح المتعلم في مساره التعليمي والتكويني دون انقطاع مع تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص، أم كانت رهانات مجتمعية تَهمُّ تزويد المجتمع بأجود الكفاءات التي تلائم خصوصيات المهن المستقبلية ومتطلبات التنمية المستدامة، وبناء القدرات اللازمة للارتقاء الفردي والمجتمعي على السواء؛

واعتبارا للعمق الذي ينطوي عليه مفهوم «المراجعة الشاملة»، الذي أوضحت معالمه الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، ونص عليه القانون-الإطار؛

وبعد دراسة مشروع المرسوم المتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، المحال على المجلس قصد إبداء الرأي فيه؛

فإن المجلس يرى أن مشروع هذا المرسوم لم يستوف توجهات ومقتضيات الإصلاح كما ينص عليها القانون-الإطار، والقاضية بالمراجعة الشاملة لهذا النظام، ويوصي بإرجاء إصداره إلى حين تحقيق مجموعة من الشروط اللازمة لإعداده. وتُقدم الفقرات التالية أهم هذه الشروط الضرورية:

- **اعتبار المستلزمات القبلية لإعداد المنظور الجديد لنظام التوجيه**

تدعو بلورة **المنظور المجدد الذي يتطلبه التوجيه** وفق النسق المندمج الجديد، إلى **الارتكاز على مستلزمات قبلية** لا مناص منها، وعلى رأسها:

- **المحددات التشريعية المؤسِّسة**، التي من المرتقب إدراجها في القوانين الخاصة بالتوجهات التي يجب اتباعها في مجال السياسة العمومية المتعلقة بكل مكون من مكونات المنظومة، وكذا تنظيمها العام (المادة 34 من القانون- الإطار)، وتعتبر هذه التوجهات أساسا لبناء النظام الجديد للتوجيه، ومرجعية موجهة للمراجعة الشاملة له؛
- **أسس ومضامين النموذج البيداغوجي**، الذي جاء به الإصلاح، من حيث المناهج والبرامج والتكوينات، والهندسة البيداغوجية الجديدة بما فيها اللغوية، والأطر والدلائل المرجعية التي ستشتغل عليها اللجنة الدائمة التي ستعنى بالتجديد والملاءمة المستمرين لمناهج مختلف مكونات المنظومة وبرامجها وتكويناتها، وكذلك ما يتعلق بتنويع العروض التربوية والتكوينية، وحركية المتعلمين داخل مكونات المنظومة وأسلاكها ومستوياتها، وإرساء الروابط والجسور والممرات بين هذه المكونات، وإعداد الأطر المرجعية والدلائل، وغيرها من المحددات؛
- **تصريف مهام وأدوار نظام التوجيه في نموذج تنظيمي جديد**، من حيث أهدافه، وموقعه ووضعه ضمن مكونات المنظومة وآليات اشتغالها، والمفاهيم المتعلقة به، وتنظيمه، وبنياته، وأدوار الفاعلين فيه ووظائفهم، والمهن التي تتفاعل في دائرته، وتأطيره، وطريقة اشتغاله، والمعايير والضوابط الخاصة به، وكل ما يمكن أن يدقق نموذجه التنظيمي ويساهم في نجاعة تدبيره وتحقيق أهدافه.

- **اعتبار الخيارات الجديدة للسياسات العمومية لتفعيل الإصلاح التربوي**

تحيل العلاقة الوطيدة بين نظام التوجيه والنموذج البيداغوجي على مجموعة من **التساؤلات المتعلقة بخيارات السياسات العمومية لتفعيل الإصلاح التربوي**، وضمنه النموذج البيداغوجي، لاسيما فيما يتعلق ب:

- مفهوم **التعليم الإلزامي** وعلاقته بالاحتفاظ بالمتعلمين في المنظومة إلى غاية الحصول على التأهيل اللازم، لتحقيق هدف استدامة التعلم، وعدم مغادرتهم المنظومة دون ترصيد مكتسباتهم والحصول على شهادة تخول لهم إما متابعة الدراسة، أو ولوج سوق الشغل؛
- أسس بناء **خيارات التوجيه** التي ستحدد ما هو طوعي (اختياري)، وما هو إجباري بالنسبة للمتعلمين، وما يتصل بالموازنة بين مبدأ ضمان حركية المتعلم في المسارات التعليمية والتكوينية والمهنية المتاحة، وبين استيفاء المستلزمات البيداغوجية والكفايات ومعايير الاستحقاق اللازمة لولوج هذه المسارات؛
- أهداف **التعليم الأساسي** وارتباطها **بالتكوين المهني**، لاسيما إكراهات توجيه المتعلمين الذين لم يستوفوا التعليم الأساسي نحو التكوين المهني، وإمكانية إعادة توجيههم نحو التعليم المدرسي؛
- تحقيق **الترابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني**، عبر خيار المسارات المهنية في التعليم الإعدادي والثانوي التأهيلي، وخيار دمج التعليم المدرسي والتكوين المهني في بنيات تربوية وتكوينية متخصصة؛
- **تحقيق الترابط بين التعليم العالي والتكوين المهني**، واستمرارية المسارات المهنية المدرسية وامتدادها في التعليم العالي، وولوج حاملي شهادة التكوين المهني للتعليم العالي؛
- الترابط بين نظام التوجيه وأسس **ولوج مسالك التعليم العالي**، خاصة بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛
- الترابط بين **التعليم الاستدراكي** والتعليم المدرسي والتكوين المهني، ودور نظام التوجيه في تحقيق استدامة التعلم والحد من الهدر المدرسي.

- **اعتماد سيرورة تحضيرية تأخذ في الاعتبار مقاربات متكاملة**

يحتاج ورش **بلورة النظام الجديد للتوجيه في صيغته الحاملة لمشروع الإصلاح**، سيرورة تحضيرية تستوعب مقومات وغايات النموذج البيداغوجي الجديد وأسس الإصلاح برمته، لاسيما **تضمين الأحكام القانونية ذات الصلة في النصوص التشريعية** المشار إليها أعلاه، **واستخلاص دروس التجربة** من أجل ترصيد المكتسبات وتحديد الإكراهات، وذلك من خلال إنجاز تقييم للنظام القائم والتجربة التي راكمها، إضافة إلى **تعزيز مبدأ التشاور والتفكير المتقاسم** مع الفاعلين المعنيين والشركاء.

كما أن القانون-الإطار حدد أجل ست (6) سنوات من أجل المراجعة الشاملة لنظام التوجيه، وهو أمد يتيح إمكانية إرساء المحددات القبلية المذكورة آنفا، ولاسيما إصدار التشريعات التي ستحدد التوجهات العامة، وفسح المجال أمام اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات لإعداد الأطر والدلائل المرجعية، وغيرها من المستلزمات القبلية التي يتعين أن تسبِق أي اشتغال على نظام جديد للتوجيه، بالمنظور الذي أوردته الرافعة الثانية عشرة للرؤية الاستراتيجية، ونص عليه القانون-الإطار.

ولتدبير نظام التوجيه **في هذه المرحة الانتقالية**، يمكن استثمار **المجهودات المهمة التي قامت بها الوزارة** المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي من أجل **تحسين تنظيم آليات اشتغال هذا النظام** ابتداء من سنة 2015، في انتظار استكمال مقومات الإصلاح البيداغوجي.

استخلاص

إن المجلس، وهو يدلي برأيه بشأن هذا المرسوم، يجدد **التأكيد على الموقع والدور الاستراتيجيين لنظام التوجيه**، وعلى جسامة رهانات الإصلاح المعقودة على ورش المراجعة الشاملة لهذا النظام وفق مقومات النموذج البيداغوجي الجديد الذي أرساه القانون-الإطار.

كما أنه، بتوصيته **بإرجاء إصدار هذا المرسوم إلى مرحلة لاحقة، يدعو إلى اتساق مجموع مكونات الإصلاح البيداغوجي**، عبر الأخذ بعين الاعتبار المستلزمات القبلية والضرورية لبلورة نظام جديد للتوجيه في صيغته الحاملة لمشروع الإصلاح، ومراعاة الخيارات الجديدة للسياسات العمومية لتفعيل الإصلاح التربوي.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP 6535, Rabat - Instituts

Tél. : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12